



التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض دول المغرب العربي
(ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب)

**Economic empowerment of women in some Maghreb countries
(Libya, Tunisia, Algeria, Morocco)**

خديجة فور¹، فاطمة يحيياوي²، زهرة قايدي³

khadidja.fo@gmail.com، الجزائر، البليلة 2- علي لونيبي،

zahra.tasnime@yahoo.com، الجزائر، البليلة 2- علي لونيبي،

yahiaouifatma067@gmail.com، الجزائر، البليلة 2- علي لونيبي،

الملخص

ثمة علاقة متبادلة بين التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة الذي يعرف بأنه تحسين قدرة المرأة على الوصول إلى عناصر التنمية ولاسيما الصحة، والتعليم، وفرص كسب الرزق، والحقوق، والمشاركة السياسية. فمن جهة، يمكن للتنمية وحدها أن تؤدي دورا أساسيا في تقليل عدم المساواة بين الجنسين، ومن جهة أخرى يمكن لاستمرار التمييز ضد المرأة أن يعوق التنمية. وبمعنى آخر التمكين يزيد سرعة التنمية.

سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على واقع المرأة داخل الدول المغاربية، والوقوف على الفجوات التي تعترض المساواة بين الجنسين في المنطقة وتقديم توصيات مباشرة حول الإدماج الشامل والكفاء للتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة، التنمية المستدامة، المساواة بين الجنسين

ABSTRACT

There is a correlation between economic development and women's empowerment, which is defined as improving women's access to elements of development, particularly health, education, livelihood opportunities, rights and political participation. On the one hand, development alone can play a key role in reducing gender inequality, and on the other hand continued discrimination against women can hinder development. In other words, empowerment accelerates development.

In this study, we will try to shed light on the reality of women within maghreb countries, identify gaps in gender equality in the region and make direct recommendations on the comprehensive and efficient integration of sustainable development.

Keywords: Women's empowerment, sustainable development, gender equality

المؤلف المرسل: خديجة فور، الإيميل: khadidja.fo@gmail.com



لطالما ركز صناع السياسات وعلماء الاجتماع على جانب من دون آخر من تلك العلاقة، فالذين يركزون على الجانب الأول يؤكدون أن المساواة بين الجنسين تزداد عندما يتراجع الفقر، ويتعين على صناع السياسات بالتالي التركيز على توفير شروط ملائمة للنمو الاقتصادي والرخاء، مع السعي طبعا إلى المحافظة على إتاحة فرص متساوية للجنسين، لكن من دون اعتماد استراتيجيات خاصة تهدف إلى تحسين وضع المرأة. وفي المقابل يركز كثيرون على الجانب الثاني للعلاقة: التمكين كشرط للتنمية، فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، على سبيل المثال، أن تحقيق المساواة بين الجنسين " شرط مسبق" لتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، بما في ذلك الحد من الفقر، وتقليل وفيات الأطفال، وتحقيق شمولية التعليم، والقضاء على الفجوة في التعليم بين الجنسين بحلول سنة 2015 (الأمم المتحدة 2005). ودعا البنك الدولي في تقرير له بعنوان " إدماج النوع الاجتماعي في التنمية" في سنة 2001 إلى سياسات تعالج الاختلال بين الجنسين في " الحقوق والمواد والتعبير عن الرأي"، وأوصى بمراجعة الهيكليات المؤسسية بغية تعزيز المساواة واعتماد إجراءات خاصة من قبيل تخصيص منح دراسية للبنات وحصص محددة لتمثيل المرأة في البرلمان. ووفقا للتقرير، ثمة ما يبرر هذه الإجراءات نظرا إلى ضرورتها من أجل تسريع التنمية. (إستردوفلو، 2013)

إن علاقة المرأة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، هي علاقة أكثر محورية مما تبدو عليه، فعندما تواجه الأسرة خطر الجوع، تعطي الأم الأولوية لإطعام أطفالها وزوجها على حساب طعامها، كما أن سعي الفتيات المستمر والمضني في الحصول على فرص تعليم أفضل، لا يضمن حصولهن على فرص متساوية في سوق العمل، ورغم الجهد المبذول من جانب النساء لضمان حقهن في المشاركة السياسية، لا تتعدى نسبة تمثيلهن 23,7% في جميع البرلمانات على المستوى العالم، أما النساء العاملات، فإنهن يحتجن 68 عاما على الأقل للقضاء على فجوة الأجر غير المتساوي بين الرجال وبين النساء، وعلى مستوى العالم تقوم المرأة بما يوازي 2,6% من الأعمال غير مدفوعة الأجر مقابل الرجال، كما تعمل النساء على توفير مياه الشرب للأسر غير متصلة بمرفق مياه، كما تقوم بجمع الحطب أيضا للأسر غير المتصلة بمصدر طاقة مستمر، وتلعب النساء دورا محوريا في الاستهلاك المستدام، حيث تقوم عادة بمعظم عمليات الشراء للمنتجات والأجهزة التي تحتاجها الأسرة، كما تلعب دورا رئيسيا في تدوير المخلفات، ورغم كل ذلك فإننا نجد أنها لا تحظى بالمشاركة الكافية لتعزيز دورها في تحقيق تلك الأهداف. (منظمة المرأة، صفحة 14)

وجب التذكير بمؤلف مرجعي للاقتصادي دانواز بوسروب Danoise Ester Boserup بعنوان المرأة في مواجهة التنمية الاقتصادية الذي من خلاله سلط الضوء على المشاكل ذات الخصوصية التي تعاني منها المرأة في العالم الثالث والمتعلقة بالتعليم، العمل، حرية التنقل. وقد انتقد دانواز بوسروب النمطية في معالجة قضية المرأة والرجل، بحيث أن دور الرجل في المقاربة التنموية يحاكي مفهوم التطور بينما دور المرأة يقتصر على التقاليد والموروثات الثقافية، ومن ثمة فهو ينادي بأهمية التعليم والتكوين بالنسبة للمرأة لتحقيق التنمية. (بن رحو علال، 2018، صفحة 111)

إن قضية إقصاء المرأة كعنصر مهم، ومكمل لأدوار الرجل في معظم المجتمعات لم يؤثر فقط على الاقتصاد بل أثر على تقدم المجتمعات بشكل عام التي أهملت بدورها إعداد المرأة إعدادا جيدا اجتماعيا، واقتصاديا، وصحيا، فمؤشرات التعداد السكاني يشير إلى أن المرأة تمثل ما يقارب نصف عدد السكان للكثير من دول العالم، وتعمل أكثر من الرجال بنسبة 7٪ في اليابان، و 11٪ في النمسا، و 28٪ في إيطاليا، وعشر ساعات أكثر من الرجال في الهند وذلك بمعدل 69 ساعة أسبوعيا. (العريبي، 2016)

في الوقت التي تؤكد فيه الدراسات العلمية أن تغيير المجتمع يعتمد بشكل كبير على تأهيل المرأة، ومحو أميتها الأبجدية، والوظيفية، والعلمية، والصحية حتى أعلى المستويات، يؤكد المزيد من الخبراء إلى أن تمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في الحكومات



يساهم في تحقيق توازن في عمليات التنمية الشاملة للمجتمعات، نظرا أن المرأة عادة ما تكون أكثر ميلا للإنفاق في قطاعات البنى الأساسية، ومكافحه الفقر، والبطالة، وعلى الخدمات الصحية، والتعليم بدلا من إنفاقها على الأسلحة، والمعدات العسكرية. ويمكن القول أن تمكين الاقتصادي للمرأة هو المخرج الآمن والخطة الأساسية لمواجهة ظاهرة تآنيث الفقر، نظرا لما تعانيه المرأة من إفقار نتيجة سياسات الخصخصة، التي أدت إلى الاستغناء عن العمل وفي مقدمتهم النساء، هذا ودعت نائلة كبيرة إلى ضرورة تجاوز صعوبات وصول المرأة إلى الموارد وحصولها على الفرص الاقتصادية.

من هنا جاءت الدراسة، محاولة التعريف بالوضع الراهن لأوضاع المرأة المغربية، من خلال استعراض المؤشرات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين، وتحديد التحديات التي تواجه المرأة، وكذا الفرص التي يمكن الاستفادة منها في مجال تحقيق الهدف. (العريبي، 2016)

2.1 أهمية البحث:

من بين 18 هدفا نصت عليهم أجندة التنمية 2030، نص الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة على " تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات". ويمثل هذا الهدف والمقاصد الخمسة المنبثقة منه برنامج عمل لمعالجة المعوقات الهيكلية وإحداث نقلة في المعايير الاجتماعية من أجل تهيئة مسارات مستدامة لتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين الواردة في أجندة 2030. وتؤكد الأمم المتحدة على أن المساواة بين الجنسين لا تشكل فقط حقا أساسيا من حقوق الإنسان، ولكنها أيضا أساسا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. وتمثل المرأة في الدول المغرب العربي تقريبا نصف سكانها، وبهذا فموضوع البحث يكتسي أهمية بالغة لأنه في صميم التنمية المستدامة.

3.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- التعريف بالوضع الراهن لأوضاع المرأة المغربية؛
- استعراض المؤشرات ذات الصلة بالمساواة بين الجنسين؛
- تحديد التحديات التي تواجه المرأة، وكذا الفرص التي يمكن الاستفادة منها في مجال تحقيق الهدف
- تقديم توصيات

4.1 دراسات سابقة :

دراسة قامت بها (حنان عطا شملاوي، نهيل اسماعيل سقط الحيط) تحت عنوان محددات تمكين المرأة في الدول العربية، أظهرت الدراسة أنه على مستوى ظل الدول هناك علاقة طردية لكل من التمكين الاقتصادي والتمكين السياسي والتمكين التعليمي بالتمكين التراكمي للمرأة، وعدم وجود دلالة إحصائية للتمكين الصحي للمرأة على التمكين التراكمي للمرأة في جميع مجموعات الدول وأرجعت الباحثتين ذلك إلى أن المرأة قد قاربت على إغلاق الفجوة الصحية. (عطا شملاوي و إسماعيل سقف الحيط، 2019)

دراسة قامت بها (كهينة جربال) لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تحت عنوان التمكين السياسي للمرأة المغربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس والمغرب) وقد توصلت الباحثة إلى أن الدول المغربية (الجزائر، تونس والمغرب) ضاعفت النصوص القانونية والخطابات الرسمية حول التمكين السياسي للمرأة في ظل تنامي وتزايد الضغوط الأجنبية بخصوص تمكين المرأة وقد أفضت إلى إقحامها في الحياة السياسية بفضل نظام الحصص (الكوتا النسائي)، حيث أوضحت مؤشرات تواجهها فيما في ارتفاع كمي مستمر ولكن رغم ذلك يزال المشهد السياسي المغربي يشير إلى ضعف وتدني لواقع الممارسة السياسية للمرأة ما



جعلها نتيجة حتمية لغياب تمكين سياسي حقيقي لها وعدم السماح لها بالظهور على مسرح الأحداث، وهذا الغياب هو الذي أدى إلى عدم إشراكها فعلياً في عملية التنمية الشاملة، وأرجعت الباحثة تفسير ذلك إلى وجود فجوة كبيرة بين مضمون الخطاب الرسمي للنخب السياسية المغربية والنصوص القانونية من جهة، وواقع الممارسة السياسية من جهة أخرى. (جربال، 2015)

وفي دراسة علاقة التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة (إستراد دوفلو) أظهرت أن هناك ترابط وثيق بينهما، فالتنمية بحد ذاتها تحقق التمكين للمرأة، بينما يؤدي تمكين المرأة إلى تغييرات في عملية صنع القرار من شأنها أن تؤثر في التنمية تأثيراً مباشراً. (إستردوفلو، 2013)

2. تمكين المرأة:

1.2 نشأة مفهوم تمكين المرأة:

ظهر مصطلح التمكين في نهاية الثمانينيات، ومع زيادة الاهتمام بالعنصر البشري لاقى انتشاراً واسعاً في التسعينيات، وتطور مفهومه، وارتبط بعدة مفاهيم أخرى ذات بعد سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وقانوني، وغيرها. وأصبح من المفاهيم الشائعة وخاصة في مجال التنمية، وفي كتابات المرأة؛ حيث حل مفهوم التمكين جوهرياً محل مفاهيم النهوض والرفاهية، ومكافحة الفقر والمشاركة المجتمعية، وشكّل أحد المفاهيم الرئيسة في المؤتمرات المحلية والدولية. (خضر، 2013)

مر مصطلح التنمية بثلاثة مقاربات، الأولى تتعلق بإدماج المرأة في التنمية (IFD) سنة 1973، والتي دعت لدعم إدماج المرأة للعمل في عدة قطاعات وتقلدها للمناصب ذات القرارات المؤثرة على تحسين شروط عمل المرأة كما حاول هذا التيار إحداث تغييرات قانونية وإدارية لضمان الإدماج الأحسن للمرأة في النظام الاقتصادي، ونظراً لعدم وجود قاعدة للمساواة في المقاربة الأولى جاءت المقاربة الثانية للمرأة والتنمية (FED) حيث تم التركيز في هذه المرحلة على التفكير في كيفية تطوير تكنولوجيا تسهم في التخفيف من أعباء الأسرة حتى يتوفر للمرأة وقت أطول يتم توجيهه إلى العمل الإنتاجي، وقد تركزت السلبيات في هذا المدخل في ظهور صراع الدور الذي نجم عن قيام المرأة بأدوار متعددة في ان واحد وعدم قدرتها في الوقت نفسه على الانتفاع من ثمار عملها في ضوء علاقات النوع السائدة والتي تميز بين الرجل والمرأة، لذلك فقد زادت أعباء المرأة داخل الأسرة وخارجها دون أن يكون هناك مردود فعلي لهذا العبء بسبب سيادة عادات وتقاليد لم تستطع كثير من المجتمعات خاصة العربية التخلص منها، ونظراً لإهمال هذه المقاربة لدور المرأة الاقتصادي وحصره فقط في دورها التقليدي، جاءت خلفاً لها مقاربة النوع والتنمية (GED) والتي تؤكد على مفهوم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وأن عدم المساواة سببه تهمين العمل المأجور للرجل مع عدم الاعتراف بالمساهمة الاجتماعية للمرأة من خلال عملها داخل المنزل. ومن خلال ما سبق نجد أن هذه المقاربة تسعى لتحقيق تمكين المرأة الذي حسبها بتجاوز المستوى المالي للتمكين بل يصل إلى غاية تحقيق التمكين السياسي، كما تعتبر المرأة عامل للتغيير وليس فقط كمتفيد من التنمية. (سلامي، 2016، صفحة 185)

ومع بروز هذه التيارات الجديدة الداعمة لدور المرأة، أصبحت قضايا المرأة تحوز اهتماماً متزايداً في مختلف أنحاء العالم، حيث تم انعقاد العقد الأول للمرأة (1975-1985) الذي شهد إقرار الأمم المتحدة بالاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر 1979، أعقب ذلك مؤتمر بكين 1995، ثم مؤتمر نيويورك 2000، وفي إطار هذا الاهتمام المتزايد بشؤون المرأة صدرت العديد من التشريعات والقوانين بغية تحسين أوضاع المرأة، كما أعقبها صدور العديد من البحوث والدراسات لإبراز



هذا الدور، ويعتبر التمكين أحد أهم المفاهيم الذي ظهر لتأكيد دور المرأة ومكانتها، حيث أصبح الخطاب التنموي يركز على توسيع الخيارات ومستويات الإنتاج للمرأة كفرد، وبشكل خاص في برامج المنظمات الدولية، مع انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام 1995، حيث اعتبرت مسألة تمكين الناس كأفراد وجماعات أساسية في خطط التنمية. ومنذ ذلك أصبح "تمكين المرأة" مفهوم جديد يعبر عن ضرورة مساهمة المرأة كفاعل تغيير في التنمية، وأصبح الأكثر استخداما في سياسات وبرامج معظم المنظمات غير الحكومية، سعيا للقضاء على كل مظاهر التمييز ضد المرأة من خلال الآليات التي تعينها على الاعتماد على الذات وتمكينها من ظروفها وفرصها وممارسة حقها في الاختيار. (سلامي، 2016، صفحة 185)

2.2 مفهوم تمكين المرأة:

تشهد الساحة الأكاديمية جدلا حول تحديد مفهوم التمكين والمؤشرات التي يجب اعتمادها لقياسه، نجد إجماعا بين المنظرين والعاملين في حقل التنمية على كونه ينطوي على ضمان المشاركة الفاعلة للمرأة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنعكس على حياتها اليومية وعلى مجتمعها ككل. (الحسن، 2010، صفحة 2) وفق تعريف (الإسكوا) (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بغربي آسيا، 2012)، فإن عملية تمكين المرأة هي العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها، فتكسيها الثقة بالنفس والقوة في التصدي، لعدم المساواة بينها وبين الرجل، وهذا تعريف عام لجميع جوانب عملية تمكين المرأة. وقد أجمعت غالبية الدراسات الحديثة الخاصة بتمكين المرأة أن مؤشرات التمكين لا تخرج من أربعة جوانب، هي: الجانب التعليمي، والجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب السياسي. (عطا شملاوي و إسماعيل سقف الحيط، 2019، صفحة 52) وكتعريف شامل لماهية تمكين المرأة، يكن القول أنه: "عملية شمولية تبدأ بإدراك المرأة ذاتها، وشعورها بالسيطرة على حياتها الخاصة، وقدرتها على اتخاذ القرار. أما على المستوى الجماعي، فهو قدرة النساء على المشاركة في عملية التنمية، وخلق وعي مجتمعي بالحقوق الفردية والجماعية، والقدرة على الانضمام إلى مجموعات ضغط وحركات اجتماعية قادرة على تمثيل مصالحهن، وتنتهي بتمثيل أكثر للنساء في مراكز صنع القرار السياسي والاقتصادي. (سلامي، 2016، صفحة 185)

3.2 مجالات تمكين المرأة:

1.3.2 التمكين الاقتصادي للمرأة:

يقصد بالتمكين الاقتصادي للمرأة أن يتساوى التوزيع النسبي لكل من الرجل والمرأة في الوظائف الإدارية، والتنظيمية والمهنية، والدخل المكتسب، والأجور. ويؤكد الداعون إلى هذا النوع من التمكين للمرأة أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق إلا إذا كان لها دخل خاص منتظم. وفي تقرير الفجوة الجندرية لعام 2015 يتم قياس الفجوة الجندرية لمؤشر التمكين الاقتصادي عن طريق المؤشر الرئيسي، للمشاركة أو الفرص الاقتصادية التي ينطوي تحتها المشاركة في القوى العاملة، والتساوي في الأجور لنفس العمل، والدخل المتحصل، والمشرعون والمدراء وكبار الموظفين، والعمال ذوي المهارة.

2.3.2 التمكين السياسي للمرأة:

يقاس التمكين السياسي بحسب رأي الداعين إليه، بعدد المقاعد البرلمانية المتاحة للرجال مقارنة بالنساء، وأيضا مشاركة النساء في منظمات المجتمع المدني، كالأحزاب، والنقابات، والمنظمات الأهلية وغيرها.



وفي إطار التمكين السياسي للمرأة، طالب مؤتمر بكين 1995 بتخصيص مقاعد برلمانية للمرأة في البرلمانات، (وهو ما يطلق عليه مشروع الكوتا)، ودعا هذا المشروع إلى ضرورة رفع التمثيل النسائي إلى نسبة لا تقل عن 30% ببلوغ عام 2005، واتخذت عدد من الدول العربية قرارات متقدمة في هذا الصدد. (زرقان، 2016، صفحة 113)

وهو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهيكل مؤسسية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا وليس القصد من التمكين هو المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي مؤسسات صنع القرار ويكون ذلك من خلال ما يأتي:

- زيادة القدرة على تكوين تجمعات وروابط للمرأة على مستوى المجتمع المحلي؛
- زيادة التجمعات والروابط الرسمية وغير الرسمية للمرأة، والتي يمكن أن تدخل في كفاح من أجل مسائل تهتم المرأة
- زيادة وعي المرأة بالمشاركة في عملية المحاسبة السياسية لمثلها أو للموظفين الحكوميين حول السياسات والبرامج الهادفة لتمكينهم الاقتصادي

3.3.2 التمكين التعليمي للمرأة:

يمثل التعليم أحد أهم المرتكزات الأساسية في تمكين المرأة، وامتلاكها القوة، والقابلية للتأثير، والشعور بالذات، وعدم المساواة في مجال التعليم، أو حرمان المرأة من التعليم يعد عائقا أساسيا، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتوقف تحقيق عناصر تمكين المرأة الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تعليم المرأة، فعدم تعليم المرأة يجعل مشاركتها السياسية والاقتصادية صعبة جدا، التمكين التعليمي هو مؤشر عام، ينضوي تحته بعض المؤشرات الفرعية، مثل معرفة القراءة والكتابة، وعدد المقيدون في التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي والتسجيل في التعليم العالي. (عطا شملاوي و إسماعيل سقف الحيط، 2019، صفحة 53)

4.3.2 التمكين الصحي للمرأة:

أكدت وثيقة منهاج عمل بكين، في محاورها على أن سلامة الصحة هي أمر أساسي في التمكين، وهو ضروري لتمتع المرأة بحياة منتجة، ومرضية، كما أن من حق جميع النساء السيطرة على جميع جوانب صحتهن، وعلى الأخص خصوبتهن. فمن المسلم به أن تمكين المرأة بشكل عام يتطلب تمتعها بالتمكين الصحي حتى تمتلك القدرة على الوصول إلى أنواع التمكين الأخرى، فالمرأة المريضة لا تستطيع الوصول إلى التمكين في أي مجال، ومن الأهمية بما كان هنا الانتباه إلى الصحة الإنجابية، لذلك لا بد من الاستثمار في الصحة الإنجابية، ما يساهم في تحسين صحة الأمهات، والأطفال، وتخفيض معدلات الوفيات بنسب كبيرة، ويساهم في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، مما يمكنها من أداء دورها في الأسرة والمجتمع، والتمكين الصحي وفق تقرير الفجوة الجندرية، يقاس عن طريق مؤشرات فرعية، مثل معدل التنوع في الجنس عند الولادة، وتوقع الحياة الصحية الخالية من الأمراض. (عطا شملاوي و إسماعيل سقف الحيط، 2019، صفحة 54).

4.2 مستويات تمكين المرأة:

هناك ثلاث مستويات لتمكين المرأة: (بورغدة، صفحة 04)

- المستوى الفردي: يعبر عن قدرة النساء على السيطرة على حياتهن، إدراكهن وإحساسهن بقيمتن وقدراتهن، وقدرة المرأة على تحديد هدفها والعمل على تحقيقه.



- المستوى الجماعي: يعكس قدرة النساء على تنظيم أنفسهن والعمل الجماعي وإحساسهن بقوتهن في تجمعهن.
 - مستوى المناخ السياسي والاجتماعي، والقواعد الاجتماعية والحوار العام، حول ما يمكن أو لا يمكن للمرأة القيام به.
3. الوضع الراهن للمرأة المغربية :

➤ التحصيل العلمي ومشاركتها في سوق العمل

- منذ استقلال دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب) أصبح التعليم حق مضمون، وتحسنت معدلات الإمام بالقراءة والكتابة تحسنا كبيرا، كما تقلصت فجوة الإمام بالقراءة والكتابة بين المرأة والرجال بحلول عام 2012، وقد تجاوزت 70% في تونس، وفي المغرب بلغت نسبة النساء المتعلّمات 57% مقارنة بنسبة 76% للرجال. وتميل نسبة التحاق الفتيات بالتعليم الابتدائي إلى أن تقل عن نسبة الفتيان، وتقل بنحو 5% في الجزائر والمغرب، أما في التعليم الثانوي فقد بلغت معدلات التسجيل 100% لكل من الفتيان والفتيات في جميع الدول باستثناء المغرب، وقد تقلصت ثغرات المشاركة في الالتحاق بالتعليم العالي أيضا وتقترب ليبيا من تحقيق التكافؤ بين الجنسين، في حين لا تزال المغرب تواجه فجوة بين الجنسين تبلغ نحو 10% لصالح الرجال، وعلى النقيض من ذلك، فإن معدلات التحاق الإناث في الجزائر وتونس تميل إلى تجاوز معدلات الرجال بنسبة 50% تقريبا. (OECD، 2018، صفحة 28)

وعلى الرغم من الجهود الحكومية المبذولة التي أدت إلى انخفاض قوي في معدلات الأمية، والتقدم الكبير في التحصيل العلمي للمرأة في جميع المستويات، فإن ذلك لم يترجم بعد إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل وريادة الأعمال.

في حين لا تزال المرأة موردا غير مستغل على الصعيد الاقتصادي فبينما تمثل المرأة حوالي 49% من مجموع السكان إلا أن مشاركتها في قوة العمل منخفضة للغاية، ففي الجزائر لا تتعدى نسبة مشاركة النساء اللواتي تتجاوز أعمارهم 15 سنة في قوة العمل 16% في حين تتراوح هذه النسبة في ليبيا والمغرب وتونس بين 25% و 30%. (OECD، 2018)

- وتتراوح مشاركة الإناث في قوة العمل مقابل الذكور من 21% في الجزائر إلى 39,3% في ليبيا وقد انخفضت الفجوة بين مشاركة الذكور والإناث أثناء التسعينيات ولكن هذا التقدم تباطأ بعد ذلك بين عامي 2005 و 2014 واستمرت الفجوة في التقلص في الجزائر كونها كانت متخلفة عن الركب (ويمكن أن يعزى هذا التباطؤ جزئيا إلى التوسع في التعليم الثانوي والعالي)

في حين يتم توظيف غالبية النساء العاملات عادة في القطاع العام ففي عام 2013 بلغت نسبة النساء العاملات في القطاع العام 91% في ليبيا و 61% في الجزائر، وتفضل المرأة العمل في القطاع العام نظرا لأنه يحظى بقبول أكثر من المجتمع بالنسبة للنساء، ويرتبط بأمن وظيفي أعلى وبيئة عمل أكثر أمنا، وإمكانية أعلى للتوفيق بين العمل والواجبات الأسرية، كما ينظر إليه باعتبار مصدرا لرواتب ومزايا أعلى، ولاسيما على المستوى المحلي، وبالتأكيد لوظائف المبتدئين. وتميل المرأة في القطاع العام إلى العمل في المجالات المتعارف على أنها مجالات نسائية، ولاسيما في قطاعي التعليم والخدمات، وتعد نسبة مشاركة المرأة في القطاع الخاص محدودة. ولا تزال المرأة تعمل في نطاق محدود من المهن مقارنة بالرجل. وعلى الأرجح تظل المرأة في وظائف منخفضة الأجر ذات مسؤوليات قليلة، كما يقل تمثيلها في المناصب الإدارية رفيعة المستوى أو في مجالس الإدارة بغض النظر عن تحصيلها العلمي، وكثيرا ما توظف في القطاع غير الرسمي، والملاحظ أنه يزداد ميل المرأة للمشاركة في قوة العمل كلما ارتفع مستوى تعليمها، وتتمتع النساء في دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، والمغرب) بمستوى تعليمي أعلى بكثير من نظائرهن من الذكور، تظهر بيانات الجزائر لعام 2014 أن 70% من النساء الحاصلات على درجة جامعية يعملن أو يسعين بنشاط إلى العثور على وظيفة، مقابل 44% من اللواتي تلقين تدريباً مهنياً إلى جانب 7% ليس لديهن أي درجة علمية. (OECD، 2018)



- أما بخصوص الفجوات في الأجور بين الرجل والمرأة لا تزال مستمرة وتتسع هذه الفجوة في القطاع الخاص منها في القطاع العام، وتخضع الرواتب في القطاع العام إلى عوامل عديدة، مثل الدرجات والأقدمية وما إلى ذلك، مما يجعل الممارسات التمييزية أقل وضوحاً. ففي ليبيا بلغت الفجوة في الأجور 7% في القطاع العام و 20% في القطاع الخاص.

وتمثلت إحدى النتائج التي خلصت إليها مجموعة الباحثين المغربيين، الذين يبحثون عن عمل أن الفجوة في الأجور ترجع في المقام الأول إلى قلة خبرة المرأة في التفاوض وميل المرأة لقبول ما يقدم لها. وقد يزيد أيضاً ارتفاع مستوى البطالة واستمرارها من استعداد المرأة لقبول أجور تقل عن أجور زملائها الذكور.

- وبما يتعلق بتولي النساء المناصب ذات المسؤوليات رفيعة المستوى بلغ متوسط حصة المناصب التنفيذية التي تشغلها المرأة في القطاعين العام والخاص معاً 14,8% في تونس و 12,8% في المغرب و 4,9% في الجزائر، وهي أدنى نسب بين دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وقد يرتبط انخفاض تمثيل المرأة في المناصب ذات المسؤولية عالية المستوى بارتفاع معدلات تسرب الإناث من قوة العمل في سن مبكرة، حيث أن العديد من هذه الوظائف لا يمكن الوصول إليها إلا بعد الحصول على خبرة كبيرة بالعمل ويمكن أن تشكل صعوبة الوصول إليها عاملاً إضافياً يثني المرأة عن الالتحاق بسوق العمل أو البقاء فيه. (OECD، 2018)

➤ الإطار القانوني لتمكين المرأة

- صادقت كل من الجزائر وليبيا والمغرب وتونس على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) والاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولي، التي تعزز المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بين المرأة والرجل. كما التزمت الدول بالمعايير الإقليمية بشأن عدم التمييز والمساواة بين الجنسين، واشتملت دساتيرها الجديدة أو المعدلة منذ عام 2011 على أحكام تدعم عدم التمييز أو المساواة بين الجنسين، التي من شأنها تعزيز وضع المرأة ووضع أساس لمشاركتها بصورة أكثر اتزاناً في الاقتصاد.

- وقد صادقت هذه الدول على معاهدتا الأمم المتحدة في عام 1966 بخصوص الحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESR) على الرجال والنساء لتؤكد جميعها على المبادئ العامة للحرية والمساواة (الجزائر في 1989، ليبيا في 1970، المغرب في 1979، تونس في 1969)، وبالإضافة إلى ذلك صدقت وتعهدت بالالتزام بالمعايير المنصوص عليها في المعاهدات الدولية، التي تستهدف على وجه الخصوص القضاء على التمييز بناء على النوع الاجتماعي.

- اكتسبت المرأة في دول المغرب العربي الحق في التصويت والترشح في الانتخابات بشكل تدريجي، واليوم يحق للمرأة المغربية حق التصويت والترشح لمنصب منتخب، ونتيجة ذلك ارتفعت نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات تدريجياً،

- في الجزائر (بهدف توسيع حجم مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة) تم تعديل الدستور في نوفمبر 2008، حيث تنص المادة 31 مكرر على أن "تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة". وفي المغرب أكد الفصل 30 من الدستور المغربي لعام 2011، على حق المرأة في التصويت والترشح فنصت على أن: لكل مواطن أو مواطنة الحق في التصويت، وفي الترشح للانتخابات شرط بلوغ سن الرشد القانونية، والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وينص القانون على مقتضيات من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في ولوج الوظائف الانتخابية. (حسام الدين الأحمد، 2012، صفحة 280)

- وفي المغرب تمت عدة مراجعات لقانون الانتخابات في المغرب وذلك لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة منها: مراجعة القانون العضوي لمجلس النواب في 2002 بما يسمح بإدخال التصويت على القوائم الجهوية والقائمة الوطنية التي تشمل 30 مقعداً 10% تقريباً من المقاعد وكذلك في انتخابات 2008 و 2011. (حسام الدين الأحمد، 2012، صفحة 283)



- وفي ليبيا أصدرت اللجنة التابعة للمجلس الوطني الانتقالي الليبي في جانفي 2012 مسودة قانون الانتخابات، وحددت نسبة الحصص (الكوتا) للمرأة بـ 10% فقط في مؤتمر عدد أعضائه 200 عضو. (حسام الدين الأحمد، 2012، صفحة 284)

- وفي تونس أكد الفصل 5 من القانون الانتخابي لعام 2014، على مشاركة المرأة في الحياة السياسية كناخبة فنص على أنه يعد ناخبا كل تونسية وتونسي مرسوم في سجل الناخبين، بلغ ثماني عشر سنة كاملة في اليوم السابق للاقتراع، وتمتع بحقوقه المدنية والسياسية. كما أكد الفصل 19 من ذات القانون على مشاركة المرأة في الحياة السياسية التونسية كمرشحة فنص على أن الترشح لعضوية مجلس نواب الشعب حق لكل: ناخبة أو ناخب تونسي الجنسية منذ عشر سنوات على الأقل، بالغ من العمر ثلاثا وعشرين سنة كاملة على الأقل في تاريخ الترشح، غير مشمول بأي صورة من صور الحرمان القانونية. (حسام الدين الأحمد، 2012، صفحة 284)

حيث سجلت الجزائر ارتفاع في نسبة النساء العضوات في البرلمان من 8 إلى 25,8% أي ثلاثة أضعاف ما كانت عليه وذلك تماشيا مع نظام الحصص الذي وضع في عام 2010، وفي المغرب تضاعفت هذه النسبة من 11 إلى 21%، في حين تصدرت تونس الترتيب الإقليمي فيما يتعلق بتمثيل المرأة في مجالس النواب بنسبة 31% وبذلك تستوفي خط الأساس الذي حدده منهاج عمل بيجين البالغ 30%، في حين سجلت ليبيا 15,9%. (البنك الدولي، قاعدة بيانات أهداف التنمية المستدامة)

في حين شهدت المرأة المغربية تحسينات على صعيد تمثيل المرأة في مجلس الوزراء، على الرغم من أن هذا التمثيل عموما لا يزال ينحصر بحقائب تدعى "ناعمة" ترتبط بالأدوار التقليدية للمرأة في المجتمع (مثل التعليم والرعاية الصحية) وعلى الرغم من ذلك عينت نساء لحقائب "صلبة" كالمالية في تونس، وسجلت هذه الأخيرة نسبة 23% من الوزارات، وسجلت الجزائر والمغرب 13% من الوزراء نساء في حين لم تسجل ليبيا سوى 3%. (الأمم المتحدة، 2017)

وعموما لا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على المستويين القيادي والإداري حتى في تلك الوزارات الناعمة إذ تنخفض نسبة النساء تدريجيا كلما ارتفع المستوى الهرمي، ولا يزال تمثيل المرأة في وزارات الخارجية أقل بكثير مقارنة بالرجل فهي لا تشكل إلا جزءا بسيطا من السلك الدبلوماسي، الأمر الذي يتيح لها فرصا أقل لتمثيل بلدها في مواقع دولية.

4. الفرص والتحديات:

رصدت دراسة استرشادية للمرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية مجموعة من التحديات والتي تواجه المرأة في المجتمعات العربية نوجزها في ما يلي: (إستردوفلو، 2013)

- التحديات المتعلقة بالثقافة السائدة، والموروث الاجتماعي للمرأة، والتي تزداد هيمنتها في الريف والبادية، والتجمعات السكانية الشعبية والمناطق النائية والمهمشة؛
 - ضرورة تطوير محتوى ثقافي وتعليمي، مصمم لمواجهة الثقافة المجتمعية التمييزية، وضربها من جذورها؛
 - تحديات تتصل بسياسات الاندماج الاقتصادي والإصلاح الهيكلي؛
 - التحدي الخاص بغياب البيانات الكافية عن التنمية المستدامة بوجه عام، وعن أوضاع النساء بوجه خاص.
- في المقابل رصدت الدراسة مجموعة من الفرص، التي يمكن استغلالها لدعم وتعزيز المساواة بين الجنسين نوجزها فيما يلي:
- المناخ السياسي المساند لدور المرأة، والذي يشمل إلى جانب الأطر الدستورية والتشريعية فتح المجال للمرأة لتولي أعلى المناصب؛
 - تحسين فرص تعليم الفتيات، وفرصهن في الوصول للتعليم الجامعي، والظهور المتزايد لمنصات ريادة الأعمال، التي ساهمت في إعطاء فرصة غير مسبوقة للنساء صاحبات المشروعات والمبدعات لأن تتلقى أفكارهن الدعم المالي، والتدريب والدعم الفني اللازم لتحويل تلك الأفكار إلى مبادرات ومشروعات؛



- إحياء الوعي بقضايا المرأة التي توفرها بشكل خاص المنظمات الدولية، والوطنية العامة والأهلية العاملة في مجال المرأة، حيث تتميز جهودها بالتنوع، فهي توفر العديد من البيانات والدراسات، والتدخلات حول قضايا المرأة، وتسعى بشكل حثيث إلى وصول إلى تمكينها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهي جهود يتوقع أن تثمر حال استمرارها؛
- التطور التكنولوجي، الذي يحمل ملامح عديدة. تقوم بأدوار عديدة منها: كوسيط في التعليم والتوعية، كأداة اتصال وترويج ومناصرة وحشد للدعم، والتكنولوجيا كأداة اقتصادية، مثل الصيرفة الإلكترونية، والتسويق الإلكتروني،

5. خاتمة:

على الرغم من تزايد أعداد النساء الحاصلات على تعليم عال واللواتي يرغبن في العمل، فلا تزال دول المغرب العربي تحظى بأدنى نسبة مشاركة في قوة العمل النسائية كما تعاني من أعلى فجوة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال واعترافا بالوعود غير المستغلة للنساء في المنطقة، سنت دول المغرب العربي تدابير طموحة تهدف إلى تعزيز وضع المرأة لاسيما من خلال الإصلاحات الدستورية والمؤسسية، ومع ذلك فإن ضمان نجاح الإصلاحات القانونية في التصدي للتمييز القائم بحكم الأمر الواقع وإيجاد فرص اقتصادية حقيقية للمرأة لا يزال يشكل تحديا في دول المغرب العربي.

- التوصيات:

إن رأس المال البشري لا يمكن أن يتم اختزاله في الرجال فقط، إذ أن المرأة في الدول المغرب العربي تشكل تقريبا نصف سكانها، ولديها القدرة والكفاءة على أن تكون مصدر الدخل الأسري، وشريكا فاعلا في عمليات التنمية، ونظرا للدور المهم الذي يساهم به تحقيق المساواة بين الجنسين في دعم التقدم في كافة المجالات، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب على جميع الأطراف الفاعلة في دول المغرب العربي العمل من أجل اتخاذ خطوات جادة، من شأنها دعم تحقيق المساواة بين الجنسين. وفي ما يلي عدد من التوصيات لتمكين المرأة لتحقيق الأهداف المرجوة:

- 1- إعداد بيانات أكثر تفصيلا حسب النوع الاجتماعي عن التعليم والأنشطة الاقتصادية، من أجل سن سياسات مستنيرة؛
- 2- مكافحة التمييز المرتبط بالنوع الاجتماعي ضد المرأة في جميع أنواع وقطاعات العمل وفي جميع مراحل حياتها العملية بما في ذلك التوظيف والحصول على الترقيات ومناصب الإدارة العليا؛
- 3- ضمان تمتع المرأة ببيئة آمنة في العمل وفي طريقها إليه، من خلال ضمان التنفيذ الصارم لقوانين التحرش الجنسي ومعاينة مرتكبيه.



- أحمد إبراهيم خضر. (30 أبريل، 2013). تم الاسترداد من حقيقة مفهوم تمكين المرأة: <https://www.alukah.net/web/khedr/0/53818/#ixzz6aV2ntjJP>
- إستردوفلو. (2013). تمكين المرأة والتنمية الاقتصادية. تم الاسترداد من عمران omran: <https://omran.dohainstitute.org/ar/issue005/Documents/esterdouflo.pdf>
- منظمة المرأة العربية، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تم الاسترداد من <http://www.arabwomenorg.org/uploads/study.pdf>
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأمم المتحدة. (2017). التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية.
- حنان عطا شملالوي، و نهيل إسماعيل سقف الحيط. (2019). محددات تمكين المرأة في الدول العربية. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية (العدد 1، ملحق 1).
- رباح حفار الحسن. (22-24 مارس، 2010). التمكين السياسي للمرأة في مجال تحقيق أهداف التنمية. المؤتمر الدولي التاسع حول المرأة والشباب في التنمية العربية.
- سهام بن رحو علال. التمكين السياسي للمرأة الجزائرية دراسة في الأطر النظرية والميدانية. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية، برلين- ألمانيا.
- عائشة بورغدة. (بلا تاريخ). المرأة الجزائرية والتمكين الاجتماعي والاقتصادي. قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر 02.
- كهينة جريال. (2015). التمكين السياسي للمرأة المغربية بين الخطاب والممارسة (الجزائر، تونس، والمغرب). مذكرة ماجستير. جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- ليلي زرقان. (ديسمبر، 2016). تمكين المرأة في ظل التنمية المستدامة (الواقع والتحديات). مجلة مجتمع تربية عمل (العدد 02)، صفحة 113.
- مرفت عبد العزيز العريبي. (18 جويلية، 2016). حقيقة تمكين المرأة العربية. تم الاسترداد من <https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AA%D9%85%D9%83%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%8B>
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. (2018). التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية.
- منيرة سلامي. (ديسمبر، 2016). المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (العدد 05).
- وسيم حسام الدين الأحمد. (2012). التمكين السياسي للمرأة العربية دراسة مقارنة. مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة.